

مؤتمر بروكسل الثامن "دعم مستقبل سوريا والمنطقة"

بيان لغرفة دعم المجتمع المدني أمام المؤتمر الوزاري

27 مايو 2024

هذا البيان كتبه المشاركون في غرفة دعم المجتمع المدني، وشاركوه أمام المؤتمر الوزاري في إطار مؤتمر بروكسل الثامن وهو "ليس وثيقة رسمية للأمم المتحدة"

السيدات والسادة الكرام

الأصدقاء والصديقات الأعزاء.

في كل عام السوريون/ات على أمل بأن لديهم في الساحة الدولية شركاء وأصدقاء يدعمون عملية سياسية حقيقة تكفل الأمن والسلام وطي عقد من الحرب والتشتت والانقسامات التي أفرجت كاهل السوريين/ات للسعى نحو سوريا معافاة وأمنة لها وكل المنطقة من حولها.

إن تجمد العملية السياسية واستعصاء عمل اللجنة الدستورية وتوسيع مساحة الصراع الدولي داخل سوريا لا يعني أننا نحمل القضية السورية على مسؤوليات إقليمية ودولية فقط وإنما أيضاً ستبقى الأولوية للسوريين/ات هي تحمل المسؤولية في هذا وذلك بتقديم وحدة المصلحة المجتمعية على حالة التشتت، ونحن نؤمن بقدرتكم على دعم وتعزيز نهج من هذا النوع.

نحن كأحد فرق غرفة دعم المجتمع المدني ضمن رؤيتنا نجد أن ما شملته اغلب القرارات الأممية المتعلقة بالقضية السورية وعلى رأسها القرار 2254 الذي يتعامل مع جذور ويعمق في القضية السورية ونعتقد:

- 1- أن إرساء قواعد بيئة آمنة هادئة ومحايدة تضمن معالجة مختلف المشكلات عبر الحوار الوطني الفعال وتأكيد الملكية السورية للعملية السياسية والدستورية وبناء الثقة عبر خطوات ملموسة متبادلة التي يمكن أن تقدمها أطراف النزاع هي أجزاء متعددة من هذه البيئة وليس عبر أدوات العنف، وستكون واقعية وملمومة أن حظيت بدعم دولي يحترم المبادئ العامة للقرار 2254.
- 2- هذه البيئة ليست قرار وشرط تعزيزها يجب تحقيقه قبل اية استجابة إنما يجب النظر إلى هذه البيئة على أنها مسار محلي ودولي، وعليه إن هاجما دوليا جديداً يجدوا مطلوباً وذلك عبر العمل المشترك الذي يمنع امتداد النزاع، فالحدود الوطنية ما عادت كافية لابقاء المشكلات حصرية داخلها ومن هنا ندرك مدى حاجتنا إلى دعم وتعزيز الحوار الوطني السوري للاستجابة لمجمل الفجوات المتشكلة نتيجة مجموعة خيارات ومعالجات ملفات جديدة وملفات عالقة ومن ضمنها (الهجرة وملف اللاجئين والعودة، الاعتقال خارج القانون والاخفاء القسري)
- 3- أن هذا المنهج في السياسة الدولية يجب أن يتشكل كمظلة حماية، وأداة تقويم لراحت تحويل النزاعات، وتطور مفهوم المناطق الآمنة، وخفض التصعيد إلى وقف شامل لاستهداف المدنيين

والأعيان المدنية وتوفير بيئة دعم التماسك المجتمعي وكشف الحقائق حول الانتهاكات وتحقيق مصالحات مجتمعية عادلة، وهي جميعها مركزات لا غنى عنها لانطلاق عملية سلام مستدام.

نحن نؤمن بانه:

- 1- لا يمكننا تجزئة عناصر ومفهوم الرابطة الثلاثية عن بعضها البعض، ونجد أن أي منهجية من منهجيات الاستجابة بالمحصلة يجب أن تكون حقيقة مدعومة بنهج تنموي يعتمد أولويات المجتمعات المحلية ويصب بالمحصلة في تقليل العنف وانحسار اقتصادياته وتعزيز الشراكة المجتمعية للبدء بمسيرة سلم مجتمعي على أساس العدالة والإنصاف.
- 2- حتى التوازن العالى بين عناصر الرابطة الثلاثية لن يكون ذات مردود مستدام مالم تحكمها بيئة آمنة هادئة ومحايده وبنفس السوية أي تطور للتوازنات ضمن الاستجابتين الإنسانية والتنموية مع عملية بناء السلام هي جزء من تدعيم تلك البيئة، إذ نجد أنه لم تخلق أي استجابة في غياب البيئة الآمنة والمحايده اية عتبة جيدة لواقع السوريين /ات في مختلف القطاعات كما هو الحال في التعليم والصحة والأمنين المائي والغذائي أو حتى التماسك المجتمعي وهذا يستدعي التدقيق الحيادي في منهجيات الاستجابة كما هي الان بالسير نحو نهج الصمود والإنشاع المبكر الذي يحتاج إلى مقاربة من هذا النوع.
- 3- يكون النهج التكاملي للرابطة الثلاثية فعالا حين يبني توازنا داخليا بين عناصره الثلاثة في ظل البيئة الآمنة والمحايده والتي تضمن حاجات ومصالح المجتمعات المحلية بكل شفافية، وهذا مساحة مبنية على توزيع الصالحيات بين المركز والأطراف ويسمح لقواعد اللامركزية أن تبدأ بالتقدم والانخراط بفعالية في كامل عملية الاستجابة.
- 4- نحن نعتقد أنه مع توفر البيئة الآمنة، الهادئة والمحايده توفر عقبات بناء الثقة للعودة بكرامة وبمعايير الحماية الكافية فالهجرة وملف اللاجئين /ات والتزوج والعودة الكريمة والأمنة والطوعية يستوجب اسقاطه على مواجهة الأوضاع والظروف القاسية على مستويات عددة منها البنى التحتية والخدمات وفقدان دورات الإنتاج المحلي الفاعلة، وعدم توفر هذه الظروف تشكل بيئة طاردة للسوريين /ات نحو أفواج جديدة من الهجرة.

لذلك عليه:

- 1- إن قطاعات العمل التي تركز على القضايا الحقوقية وصناعة السلام لا تقل أهمية عن قطاعات العمل في الاستجابة الإنسانية والتنموية وتعيدنا إلى الرابطة الثلاثية وتعزيز الشراكات البنية بين اختصاصات الملف الإنساني والتنموي وقطاع بناء السلام، فالكيانات المدنية تدرك مساحة عملها ودورها في إيصال أوسع طيف من مصالح السكان دون إقصاء وتهبيش، وإنما ليست منافسا على جهة الفعل السياسي بل منطلقها هو الشراكة المجتمعية الموسعة ومنح السكان المزيد من الخيارات

لتحسين شروط العيش الكريم والأمن وممارسة الحريات (أفراداً وجماعات) ومؤسسة الحكم والديمقراطية.

2- ان قواننة العمل التطوعي المدني بعد كل هذا الدور الريادي للناشطات والنشطاء يجب أن يتكرر على المستويين الدستوري والقانوني بأطر حديثة تفتح المجال العام وتضبط قواعد العمل دون اية مصادرة لحرية التشكيل والوصول والتنفيذ.

أيها السادة والسيدات إن بروكسل الثامن هو نافذة متعددة، وفرصة لتأكيد عدد من قواعد العمل الدولي لاستئناف حلول عميقية لا ترتقي لمنهج إدارة الأزمة، بل هي منخرطة بهم ومعالجة جذور الأزمة، في رؤيتنا نعتقد أنَّ تركيب البيئة الآمنة والهادئة والمحابية على ثلاثة مركبات، وهي الرابطة الثلاثية، وتدعميم القطاع المدني، والشراكة العميقية بينه والمجتمعات المحلية والدولية بتنمية أساس الحوار الوطني هي توليفة تُقدِّم عدداً مهماً من الحلول على صعيد الاستجابة المستدامة، وتحمّل العمل المدني أدوات استشعار حول تطبيقات حريصة على مبدأ لا ضرار ولا ضرار، وتخلق مزيداً من مجالات استئناف القوى المحلية التي عطّلها الصراع.

لكم /ن الشكر على حسن الاصناف.